

## مشكلات الاعتمادات المستندية الصادرة-اعتمادات الإستيرادات-التي تواجه المستورد الفلسطيني Problems Facing Importers Related to LC's Issued by Banks Operating In Palestine

نور الدين أبو الرب

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

تاريخ التسليم: (٢٠٠٠/٥/٢)، تاريخ القبول: (٢٠٠٠/١١/١١)

### ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى المشاكل التي تواجه المستوردين الفلسطينيين في الاعتمادات المستندية الصادرة، ومعرفة اثر متغيرات كل من (شكل الملكية وجنسية البنك فاتح الاعتماد ورأس مال طالب فتح الاعتماد والمستفيد من الاعتماد والعملة التي سيتم الدفع بها) في مشاكل الاعتمادات المستندية من وجهة نظر المستوردين الفلسطينيين، ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام استبانته مؤلفة من (١٧) فقرة، وزعت على عينة قوامها (٣١٢) مستورداً.

ولتحديد درجة المشاكل الكلية تم استخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية. ولفحص فرضيات الدراسة استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA). ومن خلال التحليل الإحصائي تبين أن درجة المشاكل كانت متوسطة بشكل عام، ومن أهم المشاكل انخفاض قيمة البضاعة المستوردة نتيجة لتأخرها وتذبذب أسعار العملة، وارتفاع عمولات التعديل لدى البنوك. كما تبين وجود فروق في المشاكل التي تواجه المستوردين تعزى لمتغير رأس مال المستورد طالب فتح الاعتماد، ولمتغير جنسية البنك فاتح الاعتماد.

### Abstract

The aim of this study is to identify the problems that Palestinian importers would encounter once they acquire letters of credit. It also identifies the effect of variables, like the form of ownership, nationality of the issuing bank, and credibility of the applying firm in the perspective of Palestinian importers. To achieve these goals, the study used a written survey that was delivered to 312 importer.

To be able to identify the degree of complexity of these problem. The study used Averages and percentiles; ANOVA was used to test the study's hypotheses.

Statistical analysis proved that problems were of moderate effect in general. Some of these problems are depreciation in the value of imported goods because of the delays in importing these goods, fluctuations in currency exchange rates, and the increase in the cost of bank adjustments. Generally., the discrepancy in the effects of these problem that would effect Palestinian importers are due to the credibility of the importer applying for the letter of credit as one variable and the nationality of the issuing bank as another.

## مقدمة الدراسة وأهميتها

يكتسب موضوع الاعتمادات المستندية أهمية خاصة للاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الراهنة، وذلك نتيجة للتطورات السياسية والاقتصادية الأخيرة، وما تبعها من اتفاقيات اقتصادية ثنائية ومتعددة بين دول المنطقة، مما أدى إلى تحسين المناخ الاستثماري في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، كما تزداد أهمية الاعتمادات المستندية الصادرة في فلسطين خاصة في ظل تواصل إجماع البنوك العاملة في فلسطين عن تسليف الاقتصاد الفلسطيني، حيث لم تتجاوز نسبة التسهيلات إلى الودائع ٣٣% منذ إعادة افتتاح البنوك في فلسطين وحتى الوقت الراهن [سلطة النقد الفلسطينية، ١٩٩٩] وتندرج البنوك في ذلك إلى زيادة المخاطر العالية في الاقتصاد الفلسطيني، وعدم توفر الضمانات الكافية. [حامد، ١٩٩٦] و[العبادي، ١٩٩٧].

والاعتمادات المستندية وبالرغم من أنها خارج الميزانية العمومية off-balance-sheet وما تحمله من مخاطر، إلا أنها ونتيجة لتتبع أصول البنك، فإنها تؤدي إلى تخفيض المخاطر المنتظمة للبنك [Kabir, 1992] فالاعتمادات المستندية تعتبر إحدى أهم وسائل الإقراض التقليدية في التجارة الدولية [John, ١٩٩٨].

فتطوير التعامل بالاعتمادات المستندية من خلال تقليل المشاكل التي يواجهها التاجر الفلسطيني، ستؤدي إلى تشجيعه على الاتصال والتعامل مباشرة مع العالم الخارجي، وبالتالي تخفيض الارتباط القسري للاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي. فالاعتمادات المستندية تنشط التجارة الخارجية، حيث إنها تعتبر أداة خلق ثقة للدائنين، لذا اعتبرها البعض بمثابة الحل السحري لإزالة مخاطر التعامل التجاري، سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي [Daren, 1999].

وقد عرفت المادة (٢) من الأصول والأعراف الدولية الموحدة الاعتمادات المستندية، "نشرة رقم ٥٠٠، الاعتمادات المستندية" بأنها: "أية ترتيبات مهما كان اسمها أو وصفها والتي يتعهد البنك الفاتح بموجبها بناء على طلب عميله وتعليماته (طالب فاتح الاعتماد) أو بناء على تعليماته هو (البنك الفاتح) بما تقتضيه مصلحته بأن:

١. يدفع إلى أو لأمر طرف ثالث (المستفيد) أو أن يقبل ويدفع السحب / السحوبات المسحوبة من المستفيد.
٢. أو يفوض بنكاً آخر بأن ينفذ مثل هذا الدفع أو يقبل ويدفع هذا السحب / هذه المسحوبات.
٣. أو يفوض بنكاً آخر بالشراء.

وذلك مقابل مستند / مستندات منصوص عليها شريطة أن تكون مطابقة لبنود الاعتماد وشروطه. [International Chamber of Commerce, 1993]

كما تزداد أهمية هذه الدراسة نتيجة لزيادة معدل نمو الاعتمادات المستندية بشكل عام في فلسطين، حيث ان الجدول رقم (١) يوضح ذلك.

**جدول (١): حجم الاعتمادات المستندية في فلسطين.**

السنة	NIS*	JD	USD	عملات أخرى
١٩٩٦	٧٠٨٩٧٠٠	٢١٦١٢٤٢٨	١٥٩٨٨٧٢٧	٩٩٣٤١٥٨
١٩٩٧	٥٤١٦١٤٥	٢٩٦١١٧٧٧	٣٦٦١٢٠١٦	٩٥٨٦١٦٤
١٩٩٨	١٢٥١٠٧٥	٢٠٢٥٣٤٩١	٥٠٩٠٩٧٧٨	٨٢٦١٤٣٢
١٩٩٩	٦٤٣١٤٤٩	١٦٥٥٢٧٩٢	٩٠٥٤٢٩٢٦	٤٥٢٢١٧٣٣

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

من خلال الجدول رقم (١) يلاحظ أن الإحصاءات هي حول الاعتمادات الواردة والصادرة في فلسطين، ويعود السبب في ذلك لعدم توفر إحصاءات دقيقة حول كل نوع، ولكن وبعد قيام الباحث بمقابلات مع معظم مديري البنوك العاملة في فلسطين، ومع مديري دوائر الاعتمادات المستندية، تبين أن حجم الاعتمادات الصادرة يفوق ٩٥ % من حجم الاعتمادات الكلية.

\* شيقل اسرائيلي.

كما يلاحظ من الجدول رقم (١) ازدياد حجم الاعتمادات بشكل واضح في سنة ١٩٩٩، ويعزى ذلك إلى تحسين المناخ الاستثماري، نتيجة لتحسن العملية السلمية، مما أدى إلى زيادة التجارة الخارجية الفلسطينية، والجدول رقم (٢) يوضح ذلك.

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) انه وعلى الرغم من نمو حجم الصادرات الفلسطينية، إلا أن الميزان التجاري الفلسطيني يعاني من عجز كبير نتيجة لارتفاع حجم الواردات الفلسطينية، وهذا يعزز ضرورة إجراء هذه الدراسة، لكي تحاول مساعدة المستورد الفلسطيني على تخطي العوائق والمشاكل التي تواجهه في الاعتمادات المستندية.

**جدول (٢): حجم التجارة الخارجية الفلسطينية. (مليون دولار)**

السنة	الصادرات	الواردات	العجز
١٩٩٦	٢٨٢.٢	٢.٣٦٨.٦	١٧٨٦.٤
١٩٩٧	٨٨٣	٢.٦٥٠.٨	١٧٦٧.٨
١٩٩٨	١.٠٣٣.٦	٣.٧١١.٨	٢٦٧٨.٢
١٩٩٩	*١.٢٩٠.٧٠	*٤.٥٧٣.٤	٣٢٨٢.٧

المصدر: الإحصاءات السنوية، سلطة النقد الفلسطينية.

#### هدف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف إلى مشاكل الاعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر المستوردين الفلسطينيين.
٢. التعرف إلى اثر متغيرات كل من (شكل الملكية و جنسية البنك فاتح الاعتماد، ورأس مال طالب فتح الاعتماد والمستفيد من الاعتماد، والعملية التي سيتم الدفع بها) على مشاكل الاعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر المستوردين الفلسطينيين.

\* تقديرات أولية.

## أسئلة الدراسة

سعت الدراسة للإجابة عن السؤالين الآتيين:

١. ما درجة مشكلات الاعتمادات المستندية لدى المستوردين في فلسطين؟
٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة مشكلات الاعتمادات المستندية لدى المستوردين في فلسطين تعزى لمتغيرات شكل الملكية وجنسية البنك فأتاح الاعتماد، ورأس المال، والمستفيد من الاعتماد والعملية التي سيتم الدفع بها؟

## فرضيات الدراسة

سعت الدراسة إلى فحص الفرضيات الصفرية ( $H_0$ ) الآتية

- الفرضية الأولى:* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشاكل الاعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر المستوردين في فلسطين تعزى لمتغير شكل الملكية.
- الفرضية الثانية:* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشاكل الاعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر المستوردين في فلسطين تعزى لمتغير جنسية البنك فأتاح الاعتماد.
- الفرضية الثالثة:* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشاكل الاعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر المستوردين في فلسطين تعزى لمتغير رأس مال طالب فتح الاعتماد.
- الفرضية الرابعة:* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشاكل الاعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر المستوردين في فلسطين تعزى لمتغير المستفيد من الاعتماد.
- الفرضية الخامسة:* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشاكل الاعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر المستوردين في فلسطين تعزى لمتغير العملة التي اتفق على الدفع بها.

## الدراسات السابقة

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات التي لها علاقة بالموضوع، لم يجد على الصعيد المحلي أية دراسة ذات علاقته سواء أكانت نظرية أم ميدانية، ولكن على الصعيد العالمي والإقليمي فإن من أهم الدراسات كانت دراسة (ظاهر، ١٩٩٩) حول مشاكل الاعتمادات المستندية الصادرة التي تواجه المستوردين الأردنيين بشكل عام، ومعرفة طبيعة المشاكل التي تواجه المستوردين الأفراد والشركات في كل من قطاعات الخدمات والسلع المعمرة والسلع غير المعمرة بشكل خاص، وتبين أن المستوردين الأفراد في قطاع السلع غير المعمرة يواجهون مشاكل أكثر من المستوردين الأفراد في قطاعي الخدمات والسلع المعمرة، كما تبين أيضاً أن المستوردين الأفراد في قطاع الخدمات يواجهون مشاكل أكثر من الشركات في القطاع المذكور.

وفي دراسة (Daren, 1999) تعرض الباحث للاعتمادات المستندية من حيث كونها ضماناً وملجأً لا حيدة عنه للدائنين في تقليل مخاطر التجارة الدولية، واعتبرت الاعتمادات المستندية بأنها تعمل على انتقال المخاطر تجاه المشتري بعيدة عن البائع، وتعرض للقيود التي يفرضها البنك على فاتح الاعتماد وخاصة على ذوي المركز المالي الضعيف.

أما (James, 1994) فقد بحث تكلفة الاعتمادات المستندية، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة، واعتبر أن تكاليفها عالية، وقد بين (David, 1998) دور البنك في فحص وثائق الاعتماد المستندي قبل الدفع، وأوصى بضرورة التقيد بالفحص الدقيق من أجل ضمان تقليل المشاكل في الاعتمادات المستندية.

وفي دراسة (John, 1998) أكد على دور الاعتمادات المستندية في عمليات الإقراض الدولي واعتبرها أفضل أداة اقراض دولي للبنوك.

في ضوء ما سبق يتضح أن دراسة مشكلات الاعتمادات المستندية لقيت رعاية واهتماماً على المستوى الإقليمي والعالمي بدرجة أكبر من الواقع الفلسطيني، ولم يتوصل الباحث لأية دراسة حول الواقع الفلسطيني في هذا المجال، وهذا بدوره يؤكد على أهمية إجراء مثل هذه الدراسة.

## الطريقة والإجراءات

### منهج الدراسة

لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك نظراً لملاءمته لأغراض الدراسة.

### عينة الدراسة

أجريت الدراسة على عينة قوامها (٣١٢) ففتح اعتماد مستندي في البنوك العاملة في فلسطين، ولقد تم اعتماد طريقة العينة الطبقية العشوائية المنتظمة، حيث تمثل البنوك الطبقات، وتم اختيار مضاعفات الرقم (٢) لمختلف فروع البنوك حتى تم الوصول إلى أفراد العينة، وبعد عملية جمع البيانات تم إجراء التحليل الإحصائي للاستبانة المسترجعة والتي استوفت شروط الاستجابة حيث وصل عددها إلى (٢٣٩) استبانة، أي ما نسبته (٠.٧٧) والجداول (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) تبين توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة:

#### ١. متغير شكل الملكية

جدول (٣): وصف عينة الدراسة تبعاً لمتغير شكل ملكية طالب فتح الاعتماد

النسبة	التكرار	شكل الملكية
٣٥%	٨٤	فردية
٤١%	٩٩	مساهمة خاصة
٢٤%	٥٦	مساهمة عامة
١٠٠%	٢٣٩	المجموع

#### ٢. متغير جنسية البنك ففتح الاعتماد.

جدول(٤): وصف عينة الدراسة تبعاً لمتغير جنسية البنك فاتح الاعتماد

النسبة	التكرار	جنسية البنك
%٤٧	١١٣	فلسطيني
%٢٩	٧٠	أردني
%٦	١٤	مصري
%١٨	٤٢	أجنبي
%١٠٠	٢٣٩	المجموع

٣. متغير رأس مال طالب فتح الاعتماد

جدول (٥): وصف عينة الدراسة تبعاً لمتغير رأس مال طالب فتح الاعتماد

النسبة المئوية	التكرار	رأس المال (دولار)
%٢٠	٤٩	أقل من ١٠٠ ألف
%٣٥	٨٤	١٠١ ألف - ٥٠٠ ألف
%١٨	٤٢	٥٠١ ألف - ١ مليون
%٢٧	٦٤	أكثر من مليون
%١٠٠	٢٣٩	المجموع

٤. متغير العملة التي سيتم الدفع بها

جدول (٦): وصف عينة الدراسة تبعاً لمتغير العملة التي سيتم الدفع بها

النسبة	التكرار	العملة
%٦٥	١٠٠	دولار أمريكي
% ٦	١٤	دينار أردني
%١٨	٤٢	شيكل إسرائيلي
%١١	٢٨	عملات أخرى
%١٠٠	٢٣٩	المجموع

## ٥. متغير المستفيد من الاعتماد

جدول (٧): وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير المستفيد من الاعتماد

النسبة	التكرار	المستفيد
٧٤%	١٧٦	تاجر أو مصنع أجنبي.
١١%	٢٨	تاجر أو مصنع أردني.
١٥%	٣٥	تاجر أو مصنع إسرائيلي.
١٠٠%	٢٣٩	المجموع

### أداة الدراسة

من أجل إعداد أداة الدراسة قام الباحث بالاطلاع على الدراسات السابقة والمشابهة في الموضوع، مثل دراسة (ظاهر، ١٩٩٩) وتم إعداد أداة الدراسة لكي تشتمل على (١٧) فقرة تعكس مشاكل الاعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر المستوردين الفلسطينيين، وتم استخدام سلم الاستجابة الخماسي بطريقة ليكرت، وذلك على النحو التالي:

٥ درجات.	أوافق بشدة
٤ درجات.	أوافق
٣ درجات.	لا رأي
٢ درجة.	أعارض
١ درجة.	أعارض بشدة

### صدق الأداة

تعتبر الأداة الحالية صادقة، حيث أنها استندت في معظمها الى الأداة البحثية التي طورها (ظاهر، ١٩٩٩)، وللتأكيد على مناسبة الأداة لقياس ما وضعت لقياسه وانسجامها مع الواقع

الفاطيني، عرضت على ثلاثة من حملة الدكتوراه في التخصص، حيث أشار المحكمون بصلاحياتها في قياس ما وضعت لقياسه.

### ثبات الأداة

للتحقق من ثبات الأداة واستقرار النتائج، استخدمت معادلة كرونباخ ألفا، حيث وصل الثبات إلى (٠.٨٣) وهو عال وفي باغراض الدراسة.

### نتائج الدراسة ومناقشتها

#### أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نصه

ما درجة مشكلات الاعتمادات المستندية الصادرة لدى المستوردين الفلسطينيين؟

للإجابة عن السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية المئوية لكل فقرة وللدرجة الكلية للاستجابة، ونتائج الجدول رقم (٣) تبين ذلك.

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة	النسبة المئوية	درجة المشكلات
١.	عدم وجود بنوك مراسلة للبنوك المحلية في بلد المصدر.	٣.١٢	٦٢.٤%	متوسطة
٢.	تذبذب أسعار العملة.	٤.١٢	٨٢.٤%	كبيرة جداً
٣.	قسط التأمين على بضاعة الاعتماد لدى شركات التأمين عال جداً.	٣.١	٦٢%	متوسطة
٤.	التأمينات التي تطلبها البنوك عالية جداً.	٣.٩	٧٨%	كبيرة
٥.	ارتفاع عمولات التعديل، لدى البنوك.	٤	٨٠%	كبيرة جداً
٦.	مطالبة البنوك الأجنبية بتعزيز الاعتمادات.	٢.٢٣	٤٤.٦%	قليلة جداً

... تابع جدول (٣)

الرقم	الفقرات	متوسط الاستجابة	النسبة المئوية	درجة المشكلات
٧.	عدم معرفة موظفي البنك بالقواعد والأعراف الدولية المتعلقة بالاعتمادات المستندية.	٣	٦٠%	متوسطة
٨.	وجود أخطاء من قبل البنك في تبليغ أو تعديل الاعتماد.	١.٩٤	٣٨.٨	قليلة جداً
٩.	عدم قيام البنك بتدقيق المستندات بشكل جيد.	٢.٠٦	٤١.٢	قليلة جداً
١٠.	وصول مستندات الاعتمادات ناقصة.	٢.٩	٥٨%	قليلة
١١.	وصول البضاعة قبل وصول المستندات.	٣.٥	٧٠%	كبيرة
١٢.	وصول مستندات الاعتمادات غير مصدقة.	٢.٥٦	٥١.٢%	قليلة
١٣.	تعامل البنك مع المستندات فقط وليس مع البضاعة.	٣.٩	٧٨%	كبيرة
١٤.	عدم تطابق المستندات مع بعضها البعض.	٢.٨٢	٥٦.٤%	قليلة
١٥.	انخفاض قيمة البضاعة نتيجة لتأخرها.	٤.١٥	٨٣%	كبيرة جداً
١٦.	عدم تحديد مواصفات البضاعة بدقة.	٣.٣٣	٦٦.٦%	متوسطة
١٧.	ارتفاع عمولات البنوك في البلد الأجنبي.	٣	٦٠%	قليلة
	<b>درجة المشكلات الكلية</b>	<b>٣.١٥</b>	<b>٦٣%</b>	<b>متوسطة</b>

ومن أجل تفسير النتائج اعتمد الباحث النسب المئوية التالية:

- ٨٠% فأعلى مشكلة كبيرة جداً.
- ٧٠-٧٩.٩% مشكلة كبيرة.
- ٦٠-٦٩.٩% مشكلة متوسطة .
- ٥٠-٥٩.٩% مشكلة صغيرة.
- ٥٠% مشكلة صغيرة جداً.

يتضح من الجدول رقم (٣) أن درجة المشكلات التي تواجه المستوردين الفلسطينيين في ما يخص الاعتمادات المستندية كانت كبيرة جداً على الفقرات (٢ و١٥) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة على التوالي (٨٢.٤%، ٨٠% و ٨٣%)، ويرى الباحث من خلال المقابلات التي أجراها مع المستوردين، أن سبب المشكلة الأساسي على الفقرة (١٥) يعود إلى سياسة إسرائيل وممارساتها، بحيث أنها تضع العراقيل أمام المستورد الفلسطيني، فهي تحت حجج الفحص الأمني تضع العقبات والقيود على البضاعة التي تخص المستورد الفلسطيني مما يؤدي إلى تأخرها في الموانئ، والسبب الآخر يكمن في عدم توفر مخلصين ذوي كفاءة عالية، أما فيما يتعلق بالمشكلة على الفقرة الثانية، فيرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى التغيير الكبير الذي يطراً باستمرار على الشيقل الإسرائيلي الذي يعتبر أكبر عملة تداول في فلسطين [سلطة النقد الفلسطينية، ١٩٩٩] وكذلك تذبذب سعر صرف الدولار الأمريكي. أما فيما يتعلق بالمشكلة رقم (٥) فيرى الباحث ان السبب في ذلك يعود الى كون معظم البنوك العاملة في فلسطين في الحقيقة هي عبارة عن وكيل للبنوك الاسرائيلية فيما يخص الاعتمادات المستندية.

كذلك كانت درجة المشاكل كبيرة على الفقرات (٤ و١١ و ١٣) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها على التوالي (٧٠% و ٧٨%)، وكانت متوسطة على الفقرات (١ و ٣ و ٧ و ١٦) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (٦٠% و ٦٦%) وكانت صغيرة على الفقرات (١٠ و ١٢ و ١٤) حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (٥١,٢% و ٥٨%). وكانت درجة المشكلات صغيرة جداً على الفقرات (٦ و ٨ و ٩) حيث كانت

النسبة المئوية للاستجابة عليها اقل من (٥٠%)، وفيما يتعلق بالمشكلات الكلية كانت متوسطة، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (٦٣%) .

### النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

للإجابة عن هذا السؤال، حاول الباحث فحص الفرضيات التالية:

### النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي نصها

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) في مشكلات الاعتمادات المستندية لدى المستوردين الفلسطينيين تعزى لمتغير طبيعة الملكية.

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي One way Analysis of Variance (ANOVA) حيث يبين الجدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية، بينما يبين الجدول رقم (٩) نتائج تحليل التباين الأحادي .

جدول (٨): المتوسطات الحسابية للمشكلات التي تواجه المستوردين الفلسطينيين في الاعتمادات المستندية تبعاً لمتغير طبيعة الملكية.

ملكية فردية	مساهمة خاصة	مساهمة عامة
٣.٥٧	٣.٤٨	٣.٥٠

جدول (٩): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في المشكلات تبعاً لمتغير الملكية.

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٠.٣٩٨	٢	٠.١٩٩	١.٦١٣	٠.٢٠١
داخل المجموعات	٢٩.١٢	٢٣٦	٠.١٢٣		
المجموع	٢٩.٥٢	٢٣٨			

يتضح من الجدول رقم (٩) أن قيمة ف المحسوبة تساوي (١.١٦) وهذه القيمة اقل من القيمة الجدولية، أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشكلات الاعتمادات المستندية التي تواجه المستوردين الفلسطينيين تعزى لمتغير طبيعة الملكية.

### الفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في مشكلات الاعتمادات المستندية لدى المستوردين الفلسطينيين تعزى لمتغير جنسية البنك، لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي ANOVA حيث بين الجدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية، بينما يبين الجدول رقم (١١) نتائج تحليل التباين الأحادي.

**جدول (١٠):** المتوسطات الحسابية للمشكلات التي تواجه المستوردين الفلسطينية في الاعتمادات المستندية تبعاً لمتغير جنسية البنك.

تجارية محلي	تجاري أردني	تجاري مصري	تجاري أجنبي
٣.٥٩	٣.٤٤	٣.٧٣	٣.٤٠

**جدول (١١):** نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في المشكلات تبعاً لمتغير جنسية البنك.

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين مجموعات	٢.٦٧	٣	٠.٧٥٦	٦.٥١	*٠.٠٠٠
داخل مجموعات	٢٧.٢٥	٢٣٥	٠.١١		
<b>المجموع</b>	<b>٩٢.٥٢</b>	<b>٢٣٨</b>			

\* دال احصائياً عند مستوى ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من الجدول رقم (١١) انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في المشكلات التي تواجه المستوردين الفلسطينيين في الاعتمادات المستندية تعزى

لمتغير جنسية البنك، ولتحديد بين أي من البنوك كانت الفروق، فقد استخدم اختبار تيوكي (Tukey Test) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية ونتائج الجدول رقم (١٢) يبين ذلك. **الجدول (١٢):** نتائج اختبار تيوكي للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للمشكلات المستندية التي تواجه المستوردين تبعاً لمتغير البنك.

البنك	محلي	أردني	مصري	أجنبي
محلي		*.١٥	٠.١٤-	*.١٩
أردني			*.٢٩-	٠.٠٣
مصري				*.٣٣
أجنبي				

\*دال إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0.05)$

يتضح من الجدول رقم (١٢) ما يلي:-

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0.05)$  في المشكلات بين :-
- المحلي والأردني لصالح الأردني.
- محلي واجنبي لصالح الأجنبي.
- أردني ومصري لصالح الأردني .
- مصري واجنبي لصالح الأجنبي .

بمعنى أن البنوك الأقل مشكلات كانت الأردنية والأجنبية مقارنة بالمصرية والمحلية .

ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى حداثة البنوك الفلسطينية، حيث لم يمض على تأسيسها أكثر من ست سنوات على الأكثر، ولا يوجد لديها تجربة في الأعمال المصرفية الخارجية، وهي في موضوع الاعتمادات المستندية تعتبر كوكيل عن البنوك الإسرائيلية، فالحقيقة ان فاتح الاعتماد هو بنك إسرائيلي وليست البنوك التجارية الفلسطينية. اما فيما يتعلق في البنوك المصرية فان السبب في ذلك يعود إلى حداثة العلاقة بين المستورد الفلسطيني في الضفة

الغربية والبنوك المصرية، بينما استمرت العلاقة بين المستورد الفلسطيني والبنوك الاردنية حتى خلال سنوات الاحتلال.

### الفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في مشكلات الاعتمادات المستندية لدى المستوردين الفلسطينيين تعزى لمتغير رأس المال.

لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي One Way Analysis of Variance (ANOVA) حيث يبين الجدول رقم (١٣) المتوسطات الحسابية، بينما بين الجدول رقم (١٤) نتائج تحليل التباين الأحادي.

**جدول (١٣):** المتوسطات الحسابية لمشكلات الاعتمادات المستندية لدى المستوردين الفلسطينيين تبعاً لمتغير رأس المال.

٣.٦٠	أقل من ١٠٠ ألف دولار
٣.٤٦	من ١٠١ ألف - ٥٠٠ ألف
٣.٦٢	من ٥٠٠ ألف - مليون
٣.٠١	أكثر من مليون

**جدول رقم (١٤):** نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في المشكلات تبعاً لمتغير رأس المال

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	١.٢٦	٣	٠.٤٢	٣.٥٠	*٠.٠٠١
داخل المجموعات	٢٨.٢٥	٢٣٥	٠.١٢		
<b>المجموع</b>	<b>٢٩.٥٢</b>	<b>٢٣٨</b>			

\*دال إحصائياً عند مستوى ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من الجدول رقم (١٤) انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) في المشكلات التي تواجه المستوردين الفلسطينيين في الاعتمادات المستندية تعزى لمتغير رأس المال. ولتحديد الفروق تبعاً لمتغير حجم رأس المال استخدم اختبار تيوكي\* (Tukey Test) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية ونتائج الجدول رقم (١٥) تبين ذلك.

**جدول (١٥):** نتائج اختبار تيوكي للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للمشكلات المستندية التي تواجه المستوردين تبعاً لمتغير رأس المال.

رأس المال	اقل من ١٠٠ ألف	من ١٠١ ألف - ٥٠٠ ألف	من ٥٠١ - ١ مليون	اكثر من مليون
اقل من ١٠٠ ألف		٠.١٤	-٠.٠٢	*٠.٥٩
من ١٠١ ألف - ٥٠٠ ألف			-٠.١٦	*٠.٤٥
من ٥٠١ - ١ مليون				*٠.٦١
اكثر من مليون				

\* دال إحصائياً عند مستوى ( $\alpha=0.05$ ).

يتضح من الجدول رقم (١٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha=0.05$ ) في المشكلات بين المستوردين الذين يزيد رأسمالهم عن مليون دولار وبين باقي المستوردين الذين يقل رأسمالهم عن ذلك، وذلك لصالح المستوردين الذين يزيد رأسمالهم عن مليون. بمعنى أن المشكلات المرتبطة بالاعتمادات المستندية لديهم اقل من الفئات الأخرى. ولم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائياً.

\* احصائي يستخدم للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية عندما يكون مستوى المتغير المستقل اكثر من (٢) وقيمة (ف) المحسوبة دالة احصائياً وذلك بهدف تحديد بين أي من مستويات المتغير المستقل كانت الفروق على المتغير التابع .

ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى الثقة العالية التي تمنحها البنوك إلى الشركات الكبيرة، نتيجة لقدرتها العالية على الاقتراض مما يساعدها في الحصول على تسهيلات أكثر من غيرها، كما أن هذه الشركات تتعامل مع مخلصين أكثر كفاءة وقدرة بسبب إمكاناتها العالية، كما أن لهذه الشركات إدارات مالية مستقلة مما يساعدها على التنبؤ بأسعار الصرف والتحوط قدر الامكان من التذبذب المتوقع في قيمة العملات.

#### الفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) في مشكلات الاعتمادات المستندية لدى المستوردين الفلسطينيين تعزى لمتغير المستفيد من الاعتماد، لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي ANOVA حيث يبين الجدول رقم (١٦) المتوسطات الحسابية، بينما يبين الجدول رقم (١٧) نتائج تحليل التباين الأحادي .

جدول (١٦): المتوسطات الحسابية لمشكلات الاعتمادات المستندية لدى المستوردين الفلسطينيين تبعاً لمتغير المستفيد من الاعتماد.

تاجر أو مصنع إسرائيلي	تاجر أو مصنع أردني	تاجر أو مصنع أجنبي
٣.٦٢	٣.٤٤	٣.٥١

جدول (١٧): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في المشكلات تبعاً لمتغير المستفيد.

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٠.٥٤	٢	٠.٢٧	٢.٢	٠.١٠٩
داخل المجموعات	٢٨.٩٧	٢٣٦	٠.١٢		
المجموع	٢٩.٥٢	٢٣٨			

يتضح من الجدول رقم (١٧) أن قيمة "ف" المحسوبة تساوي ( ٠.١٠٩ ) وهذه القيمة أقل من القيمة الجدولية، أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشكلات الاعتمادات المستندية التي تواجه المستوردين الفلسطينيين تعزى لمتغير المستفيد.

#### الفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في مشكلات الاعتمادات المستندية لدى المستوردين الفلسطينيين تعزى لمتغير العملة، لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي ANOVA حيث يبين الجدول رقم (١٨) المتوسطات الحسابية، بينما يبين الجدول رقم (١٩) نتائج تحليل التباين الأحادي.

**جدول (١٨):** المتوسطات الحسابية لمشكلات الاعتمادات المستندية لدى المستوردين الفلسطينيين تبعاً لمتغير العملة التي اتفق فاتح الاعتماد على الدفع بها.

عمله أخرى	شيكيل إسرائيلي	دينار أردني	دولار أمريكي
٣.٥٤	٣.٥٥	٣.٤٤	٣.٥١

**جدول (١٩):** نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في المشكلات تبعاً لمتغير العملة.

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	١.٦٥	٣	٠.٥٥	٠.٤٤	٠.٧٢
داخل المجموعات	٢٩.٣٥	٢٣٥	٠.١٢		
<b>المجموع</b>	<b>٢٩.٥٢</b>	<b>٢٣٨</b>			

يتضح من الجدول رقم (١٩) أن قيمة "ف" المحسوبة تساوي ٠.٧٢ وهذه القيمة أقل من القيمة الجدولية، أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مشكلات الاعتمادات المستندية

التي تواجه المستوردين الفلسطينيين تعزى لمتغير العملة التي اتفق فاتح الاعتماد مع البنك على الدفع بها.

### الاستنتاجات

اهتمت الدراسة بالكشف عن المشاكل في الاعتمادات المستندية من وجهة نظر المستوردين الفلسطينيين، وعلى ضوء التحليل الإحصائي، يمكن إيجاز أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة بما يلي:

١. توجد مشاكل في الاعتمادات المستندية الصادرة لدى المستوردين الفلسطينيين، وأكثر المشاكل تتمثل بالآتي:
  - أ. انخفاض قيمة البضاعة نتيجة لتأخرها.
  - ب. تذبذب أسعار العملة.
  - ج. التأمينات التي تطلبها البنوك عالية جدا.
  - د. ارتفاع عمولات التعديل في البنوك.
٢. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة مشكلات الاعتمادات المستندية لدى المستوردين الفلسطينيين تعزى لمتغير شكل الملكية.
٣. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة مشكلات الاعتمادات المستندية لدى المستوردين الفلسطينيين تعزى لمتغير جنسية البنك فاتح الاعتماد، حيث كانت أكثر المشاكل في البنوك التجارية الفلسطينية.
٤. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة مشكلات الاعتمادات المستندية لدى المستوردين الفلسطينيين تعزى لمتغير رأس مال البنك فاتح الاعتماد، حيث تبين أن المشاكل تتناقص بازدياد رأس مال المستورد.
٥. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة مشكلات الاعتمادات المستندية لدى المستوردين الفلسطينيين تعزى لمتغير المستفيد من الاعتماد.

٦. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة مشكلات الاعتمادات المستندية لدى المستوردين الفلسطينيين تعزى لمتغير العملة التي سيتم الدفع بها.

### التوصيات

في ضوء اهداف الدراسة ونتائجها يوصي الباحث بما يلي:

١. يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية، متابعة الاتفاقيات التجارية ومراقبتها مع الجانب الإسرائيلي، وبخاصة التعقيدات والإجراءات الأمنية والروتينية والتي تؤدي إلى تأخير وصول البضاعة وبقائها في الموانئ لفترات طويلة، كما يجب على السلطة الوطنية تحديث تلك الاتفاقيات بما يخدم المستورد الفلسطيني، حتى يتم معاملته في نقاط العبور كما يعامل المستورد الإسرائيلي.
٢. من الممكن إيجاد حل لتذبذب أسعار العملات، من خلال التعاون بين سلطة النقد الفلسطينية والبنوك من خلال تطوير التعامل بالعقود المستقبلية، حتى يتمكن المستورد الفلسطيني من إجراء ما يعرف بالتحوط (Hedging)، كما يمكن أن تسمح سلطة النقد الفلسطينية باستخدام ما يعرف بعمليات التبادل (Swap)، والاستفادة من تجربة الأردن في ذلك، وبخاصة وأن معظم البنوك العاملة في فلسطين هي بنوك أردنية.
٣. إن مشكلة عمولات التعديل التي تطلبها البنوك تتولد لكون فاتح الاعتماد بالحقيقة هي البنوك الإسرائيلية، ومعظم البنوك العاملة في فلسطين - بما يتعلق بموضوع الاعتمادات المستندية - ليست إلا وكيلة عن البنوك الإسرائيلية، وتستطيع البنوك الفلسطينية التغلب على ذلك من خلال دخول الأسواق النقدية العالمية وتجاوز البنوك الإسرائيلية. كما يمكن للمستورد الفلسطيني أيضا أن يطلب إلى البنك فاتح الاعتماد أن يتفق مع البنك الإسرائيلي على عمولة غير قابلة للتعديل.
٤. حتى تتمكن البنوك التجارية الفلسطينية من منافسة البنوك الوافدة، فإن عليها أن تعزز الثقة لدى المستورد الفلسطيني بأعمالها المصرفية وبخاصة الاعتمادات المستندية، ولن

يتحقق ذلك إلا إذا قامت تلك البنوك بالاندماج وإدخال التكنولوجيا الحديثة، والانتقال للعمل في الأسواق العالمية، وتكوين بنوك مراسلة خاصة بها.

٥. لتخفيف المشاكل التي يعاني منها أصحاب المنشآت الصغيرة فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية، فإنه يمكن أن يتم مساعدة تلك المنشآت، من قبل البنوك بتخفيف التأمينات التي تطلبها منهم، كذلك توفير مخلصين محليين ذوي كفاءة عالية لكي يتعاملوا مع المنشآت الصغيرة، كما يمكن أن تقل المشاكل التي تواجههم إذا ما أخذ بالتوصيات أعلاه.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- \* اسامة حامد. "النظام المصرفي الفلسطيني: الواقع والامكانيات". مركز ماس للبحاث، رام الله، كانون اول، ١٩٩٦.
- \* احمد ظاهر. "مشاكل الاعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر المستوردين الاردنيين". بحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، الاردن، المجلد ١٥، العدد ٤، ١٩٩٩.
- \* سليمان عبادي. "خدمات التسليف في البنوك التجارية العاملة في فلسطين". مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، نابلس، فلسطين، ١٩٩٧.
- \* سلطة النقد الفلسطينية. النشرة الاحصائية الشهرية، العدد السابع عشر، رام الله، ١٩٩٩.
- \* سلطة النقد الفلسطينية. النشرة الاحصائية الشهرية، العدد ٣، رام الله، ٢٠٠٠.

### ثانياً: المراجع الأجنبية

- \* Hassan, Kabir. "An empirical analysis of bank standby letters of credit risk", Review-of-Financial-Economics. V, 2, 1992.
- \* Brinkman, Daren, "Letters of credit: the magic wand for minimizing international credit risks?". Business- credit. V. 99. 1997.
- \* Bell, James. " When letters of credit aren't the answer: an option international credit". Business - credit. v. 96. 1994.
- \* Biederman, David. "Letters of credit: fundamentals". Traffic - world. V. 255. No. 12. 1998.
- \* Mathis, John. "Impact of the Asia crisis on bank performance". Journal-of-Lending-and-Credit-Risk-Management. V.81. No.2. 1998.
- \* ICC. Uniform Customs and Practice for Documentary Credits, 500, 1993.